

ملف الهجرة ورقة تخدم أردوغان وتكبل أوروبا

برلين تدعو إلى تحديث اتفاق اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

أردوغان مصر على حظر حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد

انتهت بقتل جميع المحتجزين منتصف فبراير.

واتهم الحزب أردوغان ب"استخدام القضاء كأداة لإعادة تشكيل المشهد السياسي"، قبل عامين من موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي يبدو أن الحكومة ستخوض خلالها معركة قاسية في ظل التحديات الاقتصادية. وسيؤدي الحظر المحتمل لحزب الشعوب الديمقراطي إلى تغيير كبير في المشهد السياسي قبل سنتين من الانتخابات التشريعية والرئاسية التي يبدو أنها ستكون صعبة بالنسبة إلى أردوغان، في ظل التحديات الاقتصادية وتأكل شعبيته المتنامية.

ونقلت وكالة بلومبيرغ للأنباء عن تقرير لتلفزيون "أن.تي.في"، أن المحكمة الدستورية قبلت لائحة اتهام موسعة ضد حزب الشعوب الديمقراطي، بتهم انفصالية، بعد رفض لائحة اتهام سابقة معللة ذلك بعبور إجرائية في مارس. وتحظى القضية بمتابعة عن كثب من جانب الولايات المتحدة، التي انتقدتها باعتبارها تقويضاً محتملاً لإرادة الناخبين الأتراك، وإضعافاً لنتيجة انتخابات 2023 الرئاسية والبرلمانية.

وتدعو تركيا في حل حزب الشعوب الديمقراطي وتجميد حساباته المصرفية ومنع أكثر من 450 من أعضائه من ممارسة السياسة بسبب ما تصفه بأن له صلات بالمسؤولين الأكراد الساعين للحكم الذاتي. ويغني حزب الشعوب الديمقراطي، وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان، خصوصاً لتأثير من حزب العمال الكردستاني المحظور، المُنصف كمنظمة إرهابية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك تركيا.

ويتعرض حزب الشعوب الديمقراطي لحملة قمع عنيف منذ اعتقال زعيمه صلاح الدين ديميرطاش في العام 2016. ومذاك أوقف المئات من أعضاء الحزب وتم تبديل العشرات من رؤساء البلديات التابعين له في جنوب شرق تركيا، حيث يشكل الأكراد غالبية وتعيين آخرين اختارتهم الحكومة محلهم.

وتضاعفت حدة الانتقادات الموجهة إلى حزب الشعوب الديمقراطي بعد عملية عسكرية تركية فاشلة لتحرير 13 رهينة يحتجزهم حزب العمال الكردستاني في العراق،

وهذه ليست المرة الأولى التي تتشهر فيها تركيا سلاح اللاجئين لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، حيث لوحث العام الماضي بالسماح لهؤلاء بالمرور نحو أوروبا في محاولة لكسب تأييد الاتحاد الأوروبي لعملية عسكرية أطلقتها شمال سوريا.

ويرى متابعون أن الاستثمار التركي في ملف الهجرة بالتزامن مع سلوكياته المزعزعة لاستقرار وأمن المنطقة في كل مرة، يضعان الاتحاد الأوروبي أمام تحدي اتخاذ خطوات عملية وبلورة استراتيجية موحدة لكيفية التعامل مع هذا المعطن الذي بات يكبل الدول الأوروبية ويجعلها تتخذ موقفاً المتفرج مما يحدث في مياها الإقليمية مكتفية ببيانات تهديد ووعيد لم تعد أنقرة تأخذها على محمل الجد.

وجه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في وقت سابق تحذيراً إلى مفوض السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل قائلاً إنه "إذا لم يتم تحقيق تقدم في محادثات انضمام بلاده إلى التكتل الأوروبي" فإن "تركيا ستستمر بعدم وقف الراغبين بالتوجه" إلى أوروبا. واستقبلت تركيا 3.5 مليون لاجئ سوري وانفق الاتحاد الأوروبي ثلاثة مليارات يورو لمساعدتهم في إطار اتفاق يعود إلى العام 2016 للحد من الهجرة إلى أوروبا، لكن تركيا تقول إن التكتل لا يفي بعهود.



ضريبة سياسية باهظة لاتفاق الهجرة مع أنقرة

تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين، بعدما رفض الاتحاد الأوروبي دعم سياسات أنقرة في سوريا وهدد برفض عقوبات عليها.

وعبر مئات الألوف الحدود إلى أوروبا من تركيا عبر اليونان في 2015 وقبل إبرام اتفاق توسط فيه الاتحاد الأوروبي للحد من تدفقهم، لكن أعداد الوافدين الجدد ارتفعت منذ سبتمبر 2019.

وبحسب أرقام المفوضية العليا للمهاجرين، وصل أكثر من 46 ألف مهاجر إلى اليونان عام 2019، ما يزيد عن عدد الوافدين إلى إسبانيا وإيطاليا ومالطا وقبرص معاً.

وحتى إن كان هذا الرقم لا يقارن بمليون لاجئ وصلوا إلى أراضيها عام 2015، فإن تزايد الأعداد يعيد طرح مسألة استقبال اللاجئين في اليونان، ولاسيما مع اكتظاظ المخيمات التي أقيمت لاستقبالهم في جزر بحر إيجه، ما يجعلها عاجزة عن استقبال موجة جديدة من المهاجرين قد تتأتى عن الوضع المتأزم في شرق المتوسط.

وتتندد تركيا في كل مرة يعترض فيها الاتحاد الأوروبي على سياساتها التوسعية في سوريا أو في شرق المتوسط خصوصاً بعدم وفاء الاتحاد الأوروبي بوعوده، معتبرة أنه عاجز عن الالتزام باتفاق تم التوصل إليه عام 2016 ونص على إعفاء الأتراك من تأشيرات الدخول الأوروبية لقاء ضبط أنقرة حركة الهجرة.

سياسية أثرت سلباً على السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي تستوجب إجماع جميع الدول الأعضاء وهو ما لا يمكن تحقيقه خاصة في قضية الهجرة الخلاقية.

ويؤهل الرئيس التركي في كل مرة يضيق هامش المناورة لديه ويصعد جيرانه الأوروبيون في حدة لهجتهم تجاه أجدادته التوسعية في شرق المتوسط على وجه الخصوص على هذه الورقة التي تقسم الأوروبيين وتثير مخاوفهم في أن واحد، لإجهاد أي خطوات عقابية.



هايكو ماس سستفيد من تطوير وتحديث اتفاق الهجرة مع أنقرة

وتعرقل ألمانيا دائماً اتخاذ أي عقوبات اقتصادية ضد تركيا في مواجهة أجدادته الهيمنة للرئيس التركي مدفوعة بالمخاوف من موجة لاجئين مماثلة لتلك التي وقعت في 2015، ما يعرض أمن دول التكتل إلى الخطر والاضطرابات.

وتنظر برلين بجديرة بالغة إلى هذا التهديد، فالاستشارة أنجيلا ميركل عاجزة على تفادي أزمة مهاجرين جديدة.

وأدى إعلان تركيا في مطلع العام الماضي فتح حدودها مع اليونان إلى

انتحاري يهاجم دورية للقوات الفرنسية في مالي

عنصر) على أن تحل محلها قوة أوروبية خاصة (تاكويا) تركز على مكافحة الإرهابيين.

ويعد ثماني سنوات من وجودها المستمر في منطقة الساحل، حيث ينتشر اليوم 5100 من عسكريها، تريد فرنسا الآن الانتقال من مرحلة مكافحة الجهاديين في الخطوط الأمامية إلى مرحلة الدعم والمراقبة (استخبارات، طائرات دون طيار، طائرات مقاتلة... إلخ). وهي طريقة لتقليل المخاطر وإجبار دول المنطقة على تحمل المزيد من مسؤولية الحفاظ على أمنها.

وينتظر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نقاشات نهاية يونيو الجاري مع شركائه الأوروبيين والجزائر والأمم المتحدة، لتقديم تفاصيل حول خطة العمل الجديدة.

لكن وفق المشروع المدرس تعتزم فرنسا مغادرة قواعد في شمال مالي (في مناطق تيساليت وكيدال وتمبكتو) بحلول نهاية عام 2021 لتتركز وجودها على طريق غاو ومينكا، أي قرب ما يسمى منطقة "المثلث الحدودي" بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وكذلك في نيامي عاصمة النيجر.

وتمثل خطة العمل الجديدة قبل كل شيء اختباراً للجيش المحلي التي ستجد نفسها في طليعة الجهد الأمني.

بماكو (مالي) - انفجرت سيارة مفخخة الاثنين عند مرور الية تابعة لعملية برخان في غوسي بوسط مالي، ما تسبب في سقوط جرحى من الجنود الفرنسيين العاملين ضمن قوة مكافحة الجهاديين في الساحل ومدنيين.

وقالت هيئة الأركان الفرنسية في رسالة بالبريد الإلكتروني أرسلت إلى الصحافة "هاجمت سيارة لانتحاري صباحاً الية لقوة برخان فيما كانت تقوم بمهمة استطلاع لضمان الأمن في محيط القاعدة العملانية المتقدمة في غوسي".

وأضافت "أصيب عسكريون فرنسيون ومدنيون مائة بجروح في انفجار سيارة الانتحاري، وقد تم نقلهم إلى المستشفى العسكري في غاو".

وكان مسؤول عسكري مالي ونائب محلي رفض الكشف عن هويتهما قالا إن ثلاثة جنود فرنسيين أصيبوا بجروح ونقلوا بال مروحية إلى قاعدة برخان في غاو.

وبحسب هيئة الأركان الفرنسية فإن "وحدات الإنذار، من بينها مروحيات تايجر وميراج 2000، تدخلت لدعم القوات الميدانية".

ويأتي هذا الهجوم فيما تستعد فرنسا لبدء فك ارتباطها بمنطقة الساحل. وستلغى قوة برخان (5100

انتكاسة ماكرون ولوبان في الانتخابات المحلية الفرنسية تحذير لرئاسيات 2022

من الناخبين الفرنسيين، وهو في غالب الأحيان أكثر تقدماً في السن" هو الذي توجه إلى مراكز الاقتراع.



أوليفيه فور النتائج فندت القول إننا مقبلون على مباراة بين ماكرون ولوبان

وأوضح المحلل السياسي بريس تانثورييه "إنها انتخابات مطبوعة بالخروج من الوباء، وبقلة أكثرات للرهانات الخاصة بها والتي يجد الفرنسيون صعوبة في تمييزها، وبأن الموعد الحقيقي بنظرهم لم يكن الأحد، بل هو الانتخابات الرئاسية بعد 11 شهراً".

لكن ذلك لا يجب الخسة التي لحقت بحزب ماكرون الجمهورية إلى الأمام، وحزب التجمع الوطني بزعامه لوبان، وكلاهما لا يملك مغللاً انتخابياً.

وأقر رئيس الحزب ستانيسلاس غيريني "بالطبع أصبنا بخيبات أمل". لكن كريستيل لاجيه الأستاذة المحاضرة في العلوم السياسية في جامعة أفينيون رأت رغم النتائج أن "هذا لا يعني أن ماكرون لن يخرج فائزاً عام 2022، يجب التمييز بين انتخابات مرحلية وانتخابات وطنية بمراحل يجب الفصل بينهما".

وكتبت صحيفة لوفيفارو "عودة الشرق بين اليمين واليسار بقوة"، غداة عملية الاقتراع التي تميزت بنتائج لافتة لليمين واليسار التقليديين (حزب الجمهوريين والحزب الاشتراكي) اللذين استفادا إلى أقصى حد من ظاهرة الأرحية المنوطة للمسؤولين المنتهية ولاياتهم.

وأوضح الخبير السياسي برونو كوتريس أنه "كما في الانتخابات البلدية (عام 2020)، أثبت العالم القديم أنه لا يزال حاضراً، ويأمل الجميع من اليسار واليمين على السواء أن يكون هذا الأداء مؤشراً لانتخابات 2020.

وأعرب مرشح حزب الجمهوريين في منطقة أو دو فرانس كزافييه برتران، المرشح منذ الآن للانتخابات الرئاسية، عن ارتياحه لتسديد "لكمة" لحزب التجمع الوطني اليميني المتطرف.

وصرح رئيس الحزب الاشتراكي أوليفيه فور مساء الأحد "لأول مرة منذ أربع سنوات شرحو لنا خلالها أننا مقبلون حتماً على مباراة في الدورة الثانية بين ماكرون ولوبان... أثبتت النتيجة عكس ذلك تماماً".

ورأى ستيفان زومستغ خبير الانتخابات في معهد إيبسوس أنه في ظل هذا المستوى من المقاطعة "ليس واضحاً أن النتيجة" مطابقة لواقع البلاد"، مشيراً إلى أن "القسم الأكثر تمسكاً بالشرعية

باريس - يطرح الأداء الضعيف لحزبي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وزعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان في الانتخابات المحلية الأحد تساؤلات حول سيناريو المواجهة المرجحة بينهما في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 2022، غير أن نسبة المقاطعة التاريخية تجعل أي استخلاصات موضع تشكيك.

ويعتبر المراقبون منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2017 حين وصل



نتائج لا تعكس التوقعات